



الجمعية المغربية لحقوق الإنسان

+٥٤٥٤٨١+ +٥٤٥٠٥٤+١٤٥٥٥١١٨٥٥١

Association Marocaine des Droits Humains

جمعية غير حكومية، تأسست يوم 24 يونيو 1979، معترف لها بصفة المنفعة العامة (مرسوم رقم 2.00.405 - أبريل 2000)
ONG constituée le 24 juin 1979- reconnue d'utilité publique (décret n° 2.00.405 du 24 Avril 2000)

المكتب المركزي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان يدين بشدة اعتقال عضو الجمعية المناضل الحقوقي عمر الناجي ويطالب بالإفراج الفوري عنه وجعل حد لمتابعته

في تصعيد غير مسبوق للدولة المغربية لحملتها الشرسة في مواجهة حرية الرأي والتعبير وممارسيها عبر وسائل التواصل الاجتماعي، أقدمت الشرطة القضائية بمدينة الناظور يوم أمس الاثنين 27 أبريل 2020، على استدعاء المناضل الحقوقي عمر الناجي، نائب رئيس فرع الجمعية بالناظور، وعضو المكتب الجهوي لجهة الشرق والناشط في مجال الهجرة واللجوء، وذلك على خلفية تدوينة فايسبوكية سبق لمكتب فرع الناظور أن أصدر فيها موقفه، حول مصادرة السلطات لسلع بئعي الخضر والفواكه الجائلين ووضعها رهن إشارة الجمعية الخيرية الإسلامية بذات المدينة. وبعد التحقيق معه تقرر الاحتفاظ به في إطار تدابير الحراسة النظرية، حيث مثل اليوم الثلاثاء 28 أبريل أمام النيابة العامة، وقررت متابعته في حالة سراح بكفالة قدرها 10 آلاف درهم، وحددت له جلسة يوم 2 يونيو 2020.

إن المكتب المركزي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان، إذ يتابع هذا الهجوم الخطير على الحق في الرأي وحرية التعبير، الذي تكفله المواثيق الدولية التي صادق عليها المغرب، ودستور 2011، فإنه يستنكر كافة الممارسات التضييقية على المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان والتي اشتدت خلال مرحلة الطوارئ الصحية، ويخبر للرأي العام الوطني والدولي، ما يلي:

1. استنكاره للاعتقال والمتابعة التي تعرض لها الرفيق عمر الناجي، ويطالب بالإفراج عنه فوراً دون قيد أو شرط وجعل حد لمتابعته؛
2. يعبر عن تضامنه اللامشروط معه ومع كل ضحايا هجوم الدولة ضد الممارسين لحقهم المكفول دستورياً وقانوناً وموالياً في التعبير والانتقاد؛
3. يستنكر الهجوم الممنهج ضد حرية الرأي والتعبير وتواتر حالات سلب الحرية بالاعتقال التعسفي لممارسيها من صحفيين ومدونين ونشطاء ووسائل التواصل الاجتماعي ومتابعيهم بفصول من القانون الجنائي؛
4. يعبر عن استعداده لكل سبل النضال المشترك من أجل مواجهة هذا الهجوم الخطير على الحريات والحقوق وعلى رأسها حرية الرأي والتعبير.

المكتب المركزي

الرباط، في 28 أبريل 2020